الحُكومة الإلكترونية كاستراتيجية لمُكافحة الفساد المالي في ليبيا

دراسة استطلاعية لآراء عينتين قصديتين من الأكاديميين ومُراقبي الحسابات بديوان المحاسبة بمدينة طبرق

1 .د.عبدالرازق جبريل محمد ضيف الله

2 أ. بســـمه سـليمان عطيــه ســليمان

1- جامعة طبرق كلية الاقتصاد،قسم المحاسبة، طــبرق، ليبيا، بريد إلكتروني:Abdulrazigg@yahoo.com

2- جامعة طبرق كلية الاقتصاد،قسم المحاسبة،طـبرق،ليبيا، بريد إلكتروني:Basmaateya09@gmail.com

المُلخص:

هدفت الدراسة هو التعرف بأهمية الحُكومة الإلكترونية كاستراتيجية لمُكافحة الفساد المالي في ليبيا، وقد أُستخدم المنهج الوصفي التحليلي للإجابة عن سؤال الدراسة الرئيسي ، وأُعد لذلك الغرض استبانة وزعت فقراتها على أربع مجالات خاصة بالحُكومة الإلكترونية كاستراتيجية لمُكافحة الفساد المالي، وزعت على عينتان قصديتان مُستقلتان عدد مُفردات كلاً منها(9) أُخذت من مجتمع الدراسة تكون من الاكاديميين خريجي ساحات دول العالم الأول و مراقبي الحسابات المنظومات الالكترونية بدوان المحاسبة الليبي، ولقد استردت كافة الاستمارات الموزعة ، ووبتحليل البيانات التي جمعت توصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج من أهمها أنه: يمكن للحكومة الالكترونية أن تكون استراتيجية ناجحة في مُكافحة الفساد المالي في ليبيا، الذي اصبح يستشري في أوساط المؤسسات العامة الليبية، مع التأكيد على وجود بعض المُتطلبات لكي يكتب لها النجاح في مكافحة الفساد المالي.

وكانت من أهم التوصيات: العمل على توفير البنية التحتية اللازمة لبناء حكومة الكترونية قوية الأركان، وكذلك العمل على زرع ثقافة مفهوم الحوكمة المفتوحة بهدف تكريس الشفافية والمشاركة المدنية، إجـراء دراسات تطبيقية دورية من قبل المهتمين للتعرف على نقاط الضعف والقوة عند تطبيق استراتيجية الحُكومة الالكترونية وإجراء التعديلات اللازمة عليها.

كلمات مفتاحية: الحُكومة الإلكترونية، الفساد المالي.

أولاً: الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة: من سمات المُنظمات الحكومية المُعاصرة هو اهتمامها بزرع ثقافة الحكومة الالكترونية على مُستوى المحلي والدولي لما لها من فوائد ومزايا مُتعددة ، مُمثلة في: سرعة إنجاز المهام في الدوائر الحكومية، وتمتع المواطن بالحصول على الخدمات في أي وقت خلال(24) ساعة يومياً دون تدخل من جانب الموظفين؛ و لا مجال لدفع (الرشوة) و(العمولة) المباشرة إلى الموظفين والمسؤولين في الحكومة (الغافري،2017) [1]، كما لها دور في تخفيض التكلفة نتيجة لتبسيط الإجراءات وتقليل المعاملات وتخفيض وقت الأداء، وكذلك تُقليل من تأثير العلاقات الشخصية على إنجاز الأعمال في القطاعين العام والخاص(المرشدي ، 2017م) [2]؛ ناهيك عن الشفافية في المُعاملات و مُشاركة أفراد المجتمع في مُعالجة السلبيات عن طريق تيسير استطلاع رأى المواطنين في شئون الإدارة الإلكترونية؛ وتوفير نظام دقيق للمُراجعة والمُحاسبة(Sokim et.al, 2015 43)[3]، أي اصبحت مُقوم مهم في مُعالجة واصلاح الفساد بالحكومة تكنلوجياً، ولكن هذا لا يعني أن الحكومة الالكترونية ليست حلاً سحرياً لمشاكل الفساد المُعقدة والعميقة الجذور؛ و لكن في المقابل لا يمكن تجاهل دورها في الحد من صور الفساد المالي ،من: الرشاوى والاختلاس والتهرب الضريبي وتخصيص الأراضي بمعايير غير موضوعية، والمُحاباة والمحسُوبية في التعيينات الوظيفية (محجوب،2016)[4] ، والتي ضرب اطنابها في المجتمع الليبي، فمن استقراء الآدب بين الباحث الكازاخستاني [5] (Sheryazdanova, 2017) الذي تناول دور الحكومة الإلكترونية في الحد من الفساد في (كازاخستان)، تعريفاً للحكومة الالكترونية، من منظر مُكافحة الفساد المالي والاداري، **بأنها:** برنامج طموح يتم تصميمه لتبسيط العمليات، والحد من طول الدور المستندية، ويقضي على الطوابير، والحد من التفاعلات بين المواطنين والمسؤولين التي تخلق فرص الرشوة، كما بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [6](UNDB,2006) على إن استخدام تطبيقات الحكومة الالكترونية لمُكافحة الفساد يتطلب مراعاة أربع استراتيجيات رئيسة لمكافحة الفساد، هي : **(1)استراتيجية الوقاية:** يجب أن توفر في تطبيقات الحكومة الإلكترونية الفرص لتبسيط القواعد والإجراءات، وإعادة هندسة العمليات والنظم، من خلال استخدام أجهزة الكمبيوتر والمعاملات عبر الإنترنت إزالة حراس البوابة(Eliminate gate keepers)، وتوحيد وتسليم الخدمات، وبالتالي تخفيض إساءة استخدام السلطة ، وغيرها من فرص الفساد،**(2)استراتيجية فرض القوة(التنفيذ):** وتعني أن الإجراءات المحوسبة ستجعل من الممكن تتبع القرارات، وبالتالي فإنها تُشكل رادعاً إضافياً للفساد؛ لأنه حينما تكون البيانات مركزية، يمكن تطبيق إجراءات أخذ العينات غير المُتحيزة لأغراض المراجعة والتحقق،**(3)استراتيجية التخويل أو امكانية الوصول إلى المعلومة:** أي أن نشر المعلومات، والوثائق الحكومية على شبكة الإنترنت يتيح للمواطنين لإثبات ما لديهم من الشكاوى ضد المُمارسات الفاسدة في أجهزة الدولة،**(4)استراتيجية بناء القُدرات:** إي يتطلب في تطبيقات الحكومة الإلكترونية كذلك تعزيز البنية التحتية للاتصالات السلكية

واللاسلكية، وتطوير الموارد البشرية في ومحو الأمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وثقافة الحكم الرشيد.

1-2 مُشكلة الدراسة: لو تمعنا في المزايا التي تتميز بها الحكومة الالكترونية لنجد أنها معين وستحقق نجاحاً حامياً في مواجهة الفساد وهو أمر ليس سهلاً، و لا يمكن تحقيقه في المدى القصير؛ لأنه يتطلب استراتيجية مُتسقة ومُتماسكة واسعة النطاق وذات منظور طويل الأجل، وعليه جاءت صياغة الإشكالية البحثية بطرح **السؤال الجوهري** التالي:**هل سيكون لاستراتيجية الحُكومة الإلكترونية دور فعال في مُكافحة الفساد المالي في ليبيا من وجهة نظر مجتمع الدراسة؟**

1-3 فرضية الدراسة:بحُكم أن تطبيقات الحكومة الالكترونية لمُكافحة الفساد تتطلب مراعاة أربعة استراتيجيات رئيسية،**هي:**استراتيجية الوقاية- فرض القوة- التخويل أو امكانية الوصول إلى المعلومة- بناء القُدرات،فإن الفرضية الرئيسة للدراسة،هي: استخدام تطبيقات الحكومة الالكترونية بمراعاة استراتيجياتها الأربع الرئيسية لمكافحة الفساد سيكون لها القدرة والفعالية في الحد من الفساد المالي في ليبيا.

1-4 أهداف الدراسة:تهدف الدراسة إلى إبراز أهمية دور الحكومة الالكترونية في مُكافحة الفساد المالي بالذات، والذي اصبح يستشري في أوساط المُؤسسات العامة الليبية ؛كما لها هدف آخر؛ و هو الوصول إلى مُقترحات وتوصيات يؤمل أن تُسهم في الحد من هذه الظاهرة التي تسود العديد من المؤسسات الليبية.

1-5 أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة الحالية في كونها تتناول موضوعاً حيوياً ومُهماً من آليات مُكافحة الفساد فهي تركز على مُتغيرين هما (استراتيجية الحكومة الالكترونية و مكافحة الفساد المالي)، ولهذا يمكن الاستفادة منها(الدراسة) في دراسات وابحاث أخري مُماثلة من خلال ما ستوفره من بيانات ومعلومات عن أساليب مكافحة الفساد الإداري والمالي ، كما يمكن الخروج بتوصيات ومقترحات تحد من مشكلة الفساد المالي, و تستفيد منها الهيئات الحكومية الليبية.

1-6 منهج الدراسة:اعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي في اختبار فرضيتها، وتم الاعتماد في تغطية الجانب النظري للدراسة على كافة المصادر المُتاحة التي تعلقت بموضوع الدراسة، أما الجانب العملي(التطبيقي)، فقد اعتمد بناءه على اعداد و توزيع استمارة الاستبيان بهدف جمع البيانات الأولية التي تطلبتها طبيعة المُشكلة.

ثانياً: مُناقشة نظرية: الحكومة الإلكترونية والفساد المالي

2-1 الحكومة الالكترونية : مُحتوها ومُتطلباتها: يُعبر أحد الكُتاب [7](قولن،2010) ومن وجهة نظره إن مُحتوى الحكومة الالكترونية يجب أن يتضمن:**محتوى معلوماتي:** يغطي كافة الاستعلامات تجاه الجمهور أو فيما بين مؤسسات الدولة أو فيما بينها وبين مؤسسات الأعمال، و **محتـوى خدمي:** يتيح

تقديم كافة الخدمات الحياتية وخدمات الأعمال آنياً، **ومحتوى اتصالي:** و الذي يُسمى بتكوين المجتمعات: يتيح ربط إنسان الدولة وأجهزة الدولة معاً في جميع الأوقات وبوسيلة تفاعل يسيرة، **وهذا يعني** أن بناء وتطبيق الحكومة الالكترونية له مُتطلباته،فقد عدد من الباحثين كما امثال (عبدالكريم،69:2010)[8] ، (سليمان،2010) [9] في هذا الحقل، إلى عدد منها:**(1)**مُطلب الإرادة السياسية والادارية الحقيقي،**(2)**مطلب بناء ثقة بين جمهور المُتعاملين مع المصالح والدوائر الحكومية،**(3)** مطلب تكوين البنية التحتية،**(4)**مطلب تصميم برامج تدريبية مُحددة على استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،**(5)** مطلب اختيار التكنولوجيات المناسبة **(6)** مطلب حل مُشكلات قانونية التبادلات التجارية وتوفير وسائلها التقنية والتنظيمية، **(7)** مطلب الشفافية**(8)** مطلب الأمن المعلوماتي في الحكومة الإلكترونية،**(9)**مطلب الجمهور الإلكتروني ،إي سد الفجوة الرقمية **(10)**مطلب تحدي الفساد،إي ضمان وجود الاشراف والعقاب.

2-2 الحكومة الإلكترونية ودورها في مُكافحة الفساد المالي [10](Ojha and Gupta, 2008) : لقد لخص البروفيسور(Kligaard) مفهوم الفساد المالي والاداري في المعادلة التالية: الفساد = الاحتكار + حرية التصرف – شفافية الحكومة، وعرفته منظمة الشفافية العالمية، بأنه: إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصه، وقد تعددت مناهج وطرق مكافحة الفساد الاداري والمالي ، وكان منها مدخل استراتيجية الحكومة الالكترونية ، في مكافحة الفساد من خلال ثلاثة أبعاد أساسيه ،هي: **(1)** بُعد تصنيف خدمات الحكومة الإلكترونية؛ على نطاق واسع بين(G2C وC2G) أي الحكومة للمواطنين والعكس بالعكس، وبين (G2B)و (B2G) أي الحكومة للأعمال التجارية والعكس بالعكس، وبين (G2G) وبين الدوائر الحكومية ذاتها، **(2)** بُعد خصائص خدمات الحكومة الإلكترونية؛ من حيث تخفيض نوعية الأصول، و تخفيض حالة عدم التأكد بفعل توافر المعلومات على شبكة الإنترنت، وخدمة(365) يوماً، والمُعالجة تتم إلكترونياً، والحد من التباين في المعلومات، و الوساطة و تخفيض تكاليف المراجعة والمراقبة والتتبع والمراجعة للتفاعلات والمعاملات بين الحكومة والمواطنين أو المنظمات، **(3)** بُعد الفوائد المُحتملة للحكومة الإلكترونية، تتمثل في كفاءة الحكومة؛ رضا المستخدمين؛ المراقبة المميزة؛ الإنذار المُبكر بشأن الاحتيال؛ عمليات التدقيق والمراجعة واسعة النطاق؛ وتخفيض الفساد، و الحصول على الخدمات على مدار (24) ساعة يومياً، دون تدخل من جانب الموظفين والحد من فرص دفع (الرشوة) و(العمولة) (المباشرة) وسرعة عقد الصفقات وتسهيل الأمور لرجال الأعمال والشركات ناهيك عن الشفافية في المعاملات دون التحيز بين المنتفعين بالخدمات العامة عن طريق اتباع إجراءات مُحددة منصوص عليها في نظام الإدارة الإلكترونية.

3-2 قيـــود مكافحة الفساد من خلال الحكومة الإلكترونية:يؤكد عـدد من الباحـــثين كمثال، (Kaurand kamalkant,,2012)[11] ، (Ojha, Palvia and Gupta,2008)[12] ؛أن ابتكار الحكومة الإلكترونية لا تضمن لنا نهاية الفساد، لأن ثمة قيود تحد من دور الحكومة الإلكترونية في

مُكافحة الفساد خاصة في الدول النامية ، بسب ضعف قدرتها على استخدام هذه التكنولوجيا والظروف تختلف بها إلى حدما ، ولهذا حدد الباحثين عدد من قيود مكافحة الفساد من خلال الحكومة الإلكترونية، هي: **(1)**مدى جدية والتزام وأصحاب المصلحة والبيئة السياسية التي تضمن حقوق المواطنين**(2)**الخدمات الحكومية و ملاءمتها مع قناة الانترنت**(3)** العقبات القانونية والإدارية في الوساطة و تقديم الخدمات عبر الانترنت**(4)**ضعف البنية التحتية للحكومة الإلكترونية (القضايا التشغيلية و الجوانب الفنية**)**.

ثالثاً: منهج وإجراءات الدراسة

لأجل تحقيق هدف الدراسة وهو تبيان دور الحكومة الالكترونية كاستراتيجية في مكافحة الفساد المالي الذي اصبح يستشري في أوساط المؤسسات العامة الليبية؛و الوصول إلى مُقترحات وتوصيات يؤمل أن تُسهم في الحدمن هذه الظاهرة،تطرق الباحثان إلى **دراسة استطلاعية** قامت على الخطوات العلمية التالية:

3-1مُجتمع الدراسة وعينتها:لقد كانت مُجتمع الدراسة المُستهدف هو من له إرتباط وثيق بموضوع المشكلة؛ونظرا لدور العينة في تعميم نتائجها تم إجراء الدراسة على عينتين مُستقلتين قصدتين لها ارتباط وثيق بموضوع المشكلة، وكانت تفاصيلهما، **الأولى**،كانت من الاكاديميين من خُريجي ساحات دول العالم الأول بالذات؛ بكلية الاقتصاد جامعة طبرق، وقد بلغ عددهم(9) مفردة،**أما الثانية**، فكانت من الخبراء المختصون بفحص ومراقبة الحسابات الكترونياً بديوان المحاسبة الليبي، والذين بلغ عددهم(9) مفردة.

3-2 صياغة الفرضية الرئيسة: استناداً على الدور المتوقع للحكومة الالكترونية؛ في الحد من الفساد المالي،فقد عُبر عن هذه العلاقة بالفرضية الرئيسة التالية: H_0: لا يوجد فروق ذو دلالة احصائية بين آراء عينتي الدراسة في أن استخدام الحكومة الالكترونية بمُراعاة الاستراتيجيات الأربع الرئيسية لمُكافحة الفساد سيكون لها القدرة والفعالية في الحد من الفساد المالي في ليبيا.

3-3 تحديد أداة الدراسة: استمارة الاستبيان كانت الأداة الوحيدة لتجميع بيانات هذه الدراسة،و قُسمت إلى جزئيين رئيسيين، **الأول** تعلق بتجميع البيانات العامة عن عينتي الدراسة، وكذلك للاشتقاق بعض الآراء الخاصة بُمفردات عينتي الدراسة حول كيفية مُكافحة الفساد المالي في ليبيا، **أما الجزء الأخير** تعلق بآراء عينتي حول الدور المتوقع لاستراتيجية الحُكومة الإلكترونية في مُكافحة الفساد المالي في ليبيا.

3-4 قياس ثبات استمارة الاستبيان:لغرض التحقق من ثبات أداة الدراسة (استمارة الاستبيان)، تم استخدام مُعاملات الثبات المُعدة وفقاً لصيغة(Cronbach's Alpha)،و لوحظ تتمتع بيانات أداة الدراسة بصورة عامة بمُعامل ثبات وصدق لكل بُعد من أبعادها الخمس، والتي بلغت على التوالي(0,997)، (0,998). ،وهذا يدل على إمكانية الاعتماد على نتائجها.

3-5 أساليب التحليل الإحصائي: بهدف بلورة نتائج تعكس اختبار الفرضية الرئيسية كان اختبار مان ويتني (Man-Whitney) اللامعلمي هو البديل لاختبار (T) لعينتين مُستقلتين، والذي لم تتوفر فيه

شرط الاعتدالية العشوائية عند استخدام اختبار التوزيع الطبيعي (Kolmogorov-Smirnova) ، فقد تبين أن قيمة مستوى الدلالة للاعتدالية (قيمة"α" ألفا) لكل مُتغير يُقيس دور الحُكومة الالكترونية في مُكافحة الفساد المال في ليبيا؛ كان أقل من مستوى المعنوية (0.05)، و بالتالي قبل الفرض البديل(H_1) القائل: بأن بيانات العينة مسحوبة من مُجتمع لا تتبع بياناته التوزيع الطبيعي، و هذا كان مؤشراً ومُبرراً لاستخدام اختبار(مان ويتني) اللامعلمي لعينتين مُستقلتين،وهو إختبار يُقيس مدى التجانس في آراء العينتين المُستقلتين قيد الدراسة، وهو سنلاحظه في فقرة اختبار فرضية الدراسة الرئيسة.

3–6 عرض و تحليل نتائج الدراسة: نستعرض فيما يلي تحليلاً لآراء المُستقصي منهم:

- **خصائص عينتي الدراسة:** يتضح من تحليل نتائج القسم الأول من الاستبانة الآتي:

- المُستوى التعليمي لأفراد عينتي الدراسة: بيئة الدراسة المُستهدفة في الاساس كانت ذوي المؤهلات العلمية العالية، ولهذا كانت نسبة حاملي درجة بكالوريوس و الدبلوم العالي (56٪) أما حملة الماجستير في التخصصي المالي والاداري فكانت نسبتهم (22٪) ،وبخصوص حملة درجة الدكتوراه في العلوم المالية والادارية فكانت النسبة معاً(22٪) ، وهذا يُعد مؤشراً ايجابياً بخصوص دقة البيانات الأولية للدراسة .

- المركز الوظيفي بالمؤسسة التي يعملون بها أفراد عينتي الدراسة: بمُطالعة النتائج تبين أن نسبته(22٪)هم بمثابة أعضاء هيأة تدريس مُحاضرين في مجال علم المال والاعمال، وفي حين كانت النسبة(56٪) خليط من رؤساء اقسام في كلية الاقتصاد وديوان المحاسبة،أما الباقي(22٪) فهم بمثابة خبراء في مجال مراجعة الحسابات إلكترونياً بالمؤسسات العامة؛ وهذا مبدئياً هو الآخر سيكون له انعكاساً ايجابياً بخصوص تقييم أثر استخدام استراتيجية الحُكومة الالكترونية في الحد من الفساد المالي في ليبيا..

- **وصف لأهم الأفكار التي طرحها المُستقصي منهم للحد من مُشكلة الفساد المالي في ليبيا:** عند طرح سؤال مفاده: ما الأفكار التي تطرحها لحل مُشكلة الفساد المالي في ليبيا؟ قدمت عينتي الدراسة مجموعة من الافكار والإقتراحات، كان أهمها وأكثرها تكراراً، ضرورة تفعيل كافة القوانين والتنفيذ الصارم لها ،لأنها تُشكل أهم مُقومات الحكومة الالكترونية، الردع و بقوة ضد المفسدين ، وجود إجراءات حازمة تفصل بين العرف ومُمارسة الأعمال الإدارية والمالية.
- **وصف المُستقصي منهم للمُعوقات التي تحول دون تطبيق أفكارهم بخصوص حل مُشكلة الفساد المالي في ليبيا:** اجتمعت آراء المُستقصي منهم، على إن أهم المُعوقات التي تحول دون تطبيق افكارهم بخصوص حل مُشكلة الفساد المالي في ليبيا ؛ **هي** : العرف الاجتماعي والجهوية المُنتشرة في البلاد، وقلت الوعي لدي الموظفين والمدراء بأساليب تقييم الأداء والرقابة، و إضافة إلي المُعوقات السياسية والأمنية، و غياب التطبيق الحازم للقوانيين .

3–7 اختبار فرضية الدراسة الرئيسة: H_0 : لا يوجد فروق ذو دلالة احصائية بين آراء عينتي الدراسة في أن استخدام استراتيجية الحُكومة الالكترونية بمراعاة الاستراتيجيات الأربع الرئيسية لمكافحة الفساد

سيكون لها القدرة والفعالية في الحد من الفساد المالي في ليبيا... و بحكم وجود أبعاد أربعة رئيسة للحُكومة الالكترونية؛كما اسلفنا فأن هذه الفرضية قُسمت إلى فرضيات فرعية تم اختبارها، وفقاً للتسلسل التالي:

– **نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى:**H_0 : لا يوجد فروق ذو دلالة احصائية بين آراء عينتي الدراسة في أن استخدام استراتيجية الحُكومة الالكترونية بمُراعاة استراتيجية الوقاية لمُكافحة الفساد سيكون لها القدرة والفعالية في الحد من الفساد المالي في ليبيا.. بمُطالعة نتائج الاختبار الموضحة في الجدول (1) التالي يتضح أنه:

الجدول1: نتائج اختبار (Man-Whitney) اللامعلمي الخاصة بالفرضية الفرعية الأولى الدراسة

البيـان	(U)	متوسط الرتب للآراء العينتين المُستقلتين		قيمة (z) المحسوبة	مستوى الدلالة للمشاهدات (Sig)	القرار الاحصائي
		العينة الأولي (الاكاديميين)	العينة الثانية (ديوان المحاسبة)			
حسب رأيك .. بين أثر استخدام استراتيجية الحُكومة الالكترونية بمُراعاة استراتيجية الوقاية لمُكافحة الفساد على المُتغيرات التالية:						
X1– تطبيقات الحكومة الإلكترونية فرصة لتبسيط القواعد والإجراءات والارتقاء بجودة الخدمات العامة .	6.000	5.000	4.000	−0.595	0.561	قبول الفرضية المبدئية (H_0: $\mu_1 = \mu_2$)
X2– الحكومة الإلكترونية هي برنامج وعامل للتخفيف من نسبة العلاقات المشبوهة وغير الشرعية المحتملة عن المسؤولين والعاملين..	7.500	4.630	4.380	−0.149	0.655	
X3– تطبيقات الحكومة الإلكترونية تحد من تأثير العلاقات الشخصية على إنجاز الأعمال في القطاعين العام والخاص.	7.000	4.750	4.250	−0.316	1.000	
X4– استخدام أجهزة الكمبيوتر والمعاملات عبر الإنترنت هو إزالة حراس البوابة.	8.000	4.500	4.500	0.000	0.647	
X5– تطبيقات الحكومة الإلكترونية تخفيض من إساءة استخدام السلطة، كفرصة للفساد المالي.	6.500	4.880	4.130	−0.458	1.000	
X6– الإجراءات المحوسبة تحد من التفاعلات بين الافراد التي تخلق فرص الرشوة.	8.000	4.500	4.500	0.000	0.752	
X7– الحكومة الإلكترونية ستُساهم في الحد من طول الدور المستندية، ويقضي على طوابير الانتظار التي تخلق فرص الرشوة.	6.500	4.130	4.880	−0.447	0.882	
النتيجة العامة للاختبار (Man-Whitney)	6.000	5.000	4.000	−0.581	0.552	

تم قبول الفرضية المبدئية الصفرية (H_0: $\mu_1 = \mu_2$) لكل فقرة تُقيس أثر استخدام استراتيجية الحكومة الالكترونية بمراعاة استراتيجية الوقاية لمكافحة الفساد المالي؛ لأن مُتوسط الرتب للآراء عن كل فقرة كان مُتجانساً بين العينتين المُستقلتين ودالاً احصائياً ، وبهذا نستنتج أنه لا يوجد فروق ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية (5%)بين آراء عينتي الدراسة المُستقلتين (الاكاديميين – ديوان المحاسبة) ؛ و بهذا يمكن

تفسره هذه النتيجة بشكل عام، هو أن هناك تجانس بين آراء عينتي الدراسة، و بمستوى دلالة للمشاهدات عام (Sig) قد بلغ (0.552) وهو أكبر من مستوى المعنوية (5%)؛ ولهذا تم قبول الفرضية المبدئية الصفرية (H_0) للفرضية الفرعية الأولى ؛ وهذا القبول تفسيره إن عينتي الدراسة المُستقلتين متجانستين في الرآي على أن: استخدام استراتيجية الحُكومة الالكترونية بمُراعاة استراتيجية الوقاية لمكافحة الفساد سيكون لها القدرة والفعالية في الحد من الفساد المالي في ليبيا

– **نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية:H_0 :** لا يوجد فروق ذو دلالة احصائية بين آراء عينتي الدراسة في أن استخدام استراتيجية الحكومة الالكترونية بمراعاة استراتيجية فرض القوة(التنفيذ) لمكافحة الفساد سيكون لها القدرة والفعالية في الحد من الفساد المالي في ليبيا..بتفحص نتائج اختبار-Man) Whitney)اللامعلمي المُبينة في الجدول (2)التالي :

الجدول2: نتائج اختبار (Man-Whitney) اللامعلمي الخاصة بالفرضية الفرعية الثانية للدراسة

البيـان	(U)	متوسط الرتب للآراء العينتين المُستقلتين		قيمة (z) المحسوبة	مستوى الدلالة للمشاهدات (Sig)	القرار الاحصائي
		العينة الأولي (الاكاديميين)	العينة الثانية (ديوان المحاسبة)			
حسب رأيك .. بين أثر استخدام استراتيجية الحكومة الالكترونية بمراعاة استراتيجية فرض القوة(التنفيذ) لمكافحة الفساد على المتغيرات التالية:						
X1– الإجراءات المحوسبة ستجعل من الممكن تتبع القرارات.	7.000	4.750	4.250	−0.303	0.762	قبول الفرضية المبدئية (H_0: $\mu_1 = \mu_2$)
X2– الإجراءات المحوسبة تعني مركزية البيانات وهذا ستُشكل رادعاً إضافياً للفساد.	6.500	4.880	4.130	−0.447	0.655	
X3– الإجراءات المحوسبة تمكننا من تطبيق إجراءات أخذ العينات غير المُتحيزة لأغراض المراجعة والتحقق.	6.000	4.000	5.000	−0.595	0.552	
X4– الحكومة الإلكترونية تُساهم في تفعيل المساءلة والمحاسبة والرقابة الدورية.	6.500	4.880	4.130	−0.449	0.653	
X5– الإجراءات المحوسبة تُساهم في توفير نظام دقيق للمراجعة والمحاسبة الادارية والتنظيمية والاجتماعية التي تساعد على التقليل من مشاكل الرشوة والهدايا.	7.500	4.380	4.630	−0.154	0.878	
X6– تطبيقات الحكومة الإلكترونية ستجعل الحكومة عرضة وتستجيب للمساءلة و المحاسبة وذات شفافية.	6.000	5.000	4.000	−0.595	0.552	
X7–الإجراءات المحوسبة تساهم في مُشاركة أفراد المجتمع في معالجة السلبيات عن طريق تيسير استطلاع رأى المواطنين.	7.500	4.630	4.380	−0.149	0.882	
النتيجة العامة للاختبار (Man-Whitney)	7.000	4.750	4.250	−0.290	0.772	

والذي منه يتضح أنه: تم قبول الفرضية المبدئية الصفرية (H_0: $\mu_1 = \mu_2$) لكل فقرة تُقيس أثر استخدام استراتيجية الحكومة الالكترونية بمراعاة استراتيجية فرض القوة في مكافحة الفساد المالي؛ لأن مُتوسط

الرتب للآراء عن كل فقرة كان متجانساً بين أفراد العينتين المُستقلتين، وبهذا نستنتج أنه لا يوجد فرق ذو دلالة احصائية بمستوى دلالة للمشاهدات عام(Sig) بلغ (0.772) وهو أكبر من مستوى المعنوية (5%)؛ وبهذا تقبل الفرضية المبدئية الصفرية (H_0) للفرضية الفرعية الثانية؛ وتفسير ذلك إن عينتي الدراسة المُستقلتين مُتفقتين في الرآي على أن: استخدام استراتيجية الحكومة الالكترونية بمُراعاة استراتيجية فرض القوة لمكافحة الفساد سيكون لها القدرة والفعالية في الحد من الفساد المالي في ليبيا.

– **نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:**H_0 : لا يوجد فروق ذو دلالة احصائية بين آراء عينتي الدراسة في أن استخدام استراتيجية الحكومة الالكترونية بمُراعاة استراتيجية التخويل أو امكانية الوصول إلى المعلومة لمكافحة الفساد سيكون لها القدرة والفعالية في الحد من الفساد المالي في ليبيا..

بتفحص نتائج الاختبار الموضحة في الجدول (3) التالي يتبين أنه:

الجدول3:نتائج اختبار (Man-Whitney) اللامعلمي الخاصة بالفرضية الفرعية الثالثة الدراسة

البيـان	(U)	متوسط الرتب للآراء العينتين المُستقلتين		قيمة (z) المحسوبة	مستوى الدلالة للمشاهدات (Sig)	القرار الاحصائي
		العينة الأولي (الاكاديميين)	العينة الثانية (الديوان)			
حسب رأيك .. بين أثر استخدام استراتيجية الحكومة الالكترونية بمراعاة امكانية الوصول إلى المعلومة لمكافحة الفساد على المتغيرات التالية:						
X1– نشر المعلومات، والوثائق الحكومية على شبكة الإنترنت سيُتيح للمواطنين لإثبات ما لديهم من الشكاوى ضد المُمارسات الفاسدة في أجهزة الدولة.	7.000	4.750	4.250	−0.303	0.762	قبول الفرضية المبدئية ($H_0: \mu_1 = \mu_2$)
X2– استخدام تكنولوجيا المعلومات في الحكومة تُساهم في نقل المعلومات بصورة دقيقة و يجعل المعاملات تتم بأسرع وأقل جهد و تكلفة.	7.500	4.380	4.630	−0.154	0.878	
X3– التطبيقات الإلكترونية ستقلل مراجعة المواطنين الدوائر الحكومية للحصول على التعليمات و تقديم البيانات للموظف الحكومي الذي يستقبل المراجعين.	6.000	4.000	5.000	−0.595	0.552	
X4– الحصول على الخدمة عن بعد دون تدخل من جانب الموظفين سيحد من استغلال النفوذ للحصول على رشوة أو تحقيق مصالح ذاتيّة.	6.500	4.880	4.130	−0.449	0.653	
X5– التطبيقات الإلكترونية ستجعل الجميع يتمتّع بنفس الحقوق المتعلّقة بالنفاذ إلى المعلومة والحصول على الخدمة على قدم المُساواة دون تحيّز أو تمييز.	7.500	063.4	380.4	−0.149	8820.	
X6–الإجراءات المحوسبة تحقق الشفافية في المعاملات دون التحيزبين المُنتفعين بالخدمات	6.000	0005.	000.4	595−0.	5520.	
X7– الحكومة الإلكترونية يعني تدفق المعلومات، وعلانية تداولها كافة وسائل الاتصال وهذا يُساهم في تسهيل المهام المطلوبة ضد مختلف اشكال الفساد.	6.500	4.880	4.130	−0.447	0.655	
النتيجة العامة للاختبار (Man-Whitney)	7.000	075.4	.2504	−0.290	7720.	

تم قبول الفرضية المبدئية الصفرية (H_0: $\mu_1 = \mu_2$) لكل فقرة تُقيس أثر استخدام استراتيجية الحكومة الالكترونية بمُراعاة استراتيجية التخويل في مكافحة الفساد المالي ؛ لأن مُتوسط الرتب للآراء عن كل فقرة كان متجانساً بين العينتين المُستقلتين ودالاً احصائياً كذلك ، وبهذا نستنتج أنه لا يوجد فروق ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية (5%)بين آراء عينتي الدراسة المُستقلتين (الاكاديميين – ديوان المحاسبة) ؛ وتفسير هذه النتيجة بشكل عام، هو أن هناك تجانس بين آراء عينتي الدراسة، و بمستوى دلالة للمشاهدات عام (Sig) قد بلغ (0.772) وهو أكبر من مستوى المعنوية (5%)؛ ولهذا تقبل الفرضية المبدئية الصفرية (H_0) للفرضية الفرعية الثالثة؛ لأن أفراد عينتي الدراسة المُستقلتين مُتفقتين(متجانستين) في الرآي على أن: استخدام استراتيجية الحكومة الالكترونية بمُراعاة استراتيجية التخويل أو امكانية الوصول إلى المعلومة لمكافحة الفساد سيكون لها القدرة والفعالية في الحد من الفساد المالي في ليبيا.

– **نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:**H_0 : لا يوجد فروق ذو دلالة احصائية بين آراء عينتي الدراسة في أن استخدام استراتيجية الحكومة الالكترونية بمُراعاة استراتيجية بناء القُدرات لمكافحة الفساد سيكون لها القدرة والفعالية في الحد من الفساد المالي في ليبيا..

من خلال نتائج الاختبار الموضحة في الجدول (4) التالي يتضح أنه:

الجدول4: نتائج اختبار (Man-Whitney) اللامعلمي الخاصة بالفرضية الفرعية الرابعة الدراسة

البيـان	(U)	متوسط الرتب للآراء العينتين المُستقلتين		قيمة (z) المحسوبة	مستوى الدلالة للمشاهدات (Sig)	القرار الاحصائي
		العينة الأولي (الاكاديميين)	العينة الثانية (ديوان المحاسبة)			
حسب رأيك .. بين أثر استخدام استراتيجية الحكومة الالكترونية بمراعاة استراتيجية بناء القُدرات لمكافحة الفساد على المتغيرات التالية:						
X1- تطبيقات الحكومة الإلكترونية ستطور الموارد البشرية وتحد من الفجوة الرقمية .	6.000	5.000	4.000	−0.599	0.549	قبول الفرضية المبدئية (H_0: $\mu_1 = \mu_2$)
X2- الحكومة الإلكترونية ستزيد من ثقافة الحكم الرشيد.	6.500	4.130	4.880	−0.447	0.655	
X3- الحكومة الإلكترونية توفر تواصل المواطنين بصانعي القرارات والقائمين على الأمور لتحفيزها وبناء قدارتهم على تطويق وحصر الفساد واجتثاث جذوره.	7.500	4.380	4.630	−0.147	0.883	
X4- تطبيقات الحكومة الإلكترونية ستُساهم في أن اختيار الموظفين بطريقة محايدة على أساس الكفاءة والخبرة في العمل دون اعتبارات شخصية.	8.000	4.500	4.500	0.000	1.000	
X5- تطبيقات الحكومة الإلكترونية ستضمن توفير وقت و طاقة الموظفين بالجهاز الحكومي.	7.500	4.630	4.380	−0.149	0.882	
النتيجة العامة للاختبار (Man-Whitney)	8.000	4.500	4.500	0.000	1.000	

تم قبول الفرضية المبدئية الصفرية (H_0: $\mu_1 = \mu_2$) لكل فقرة تُقيس أثر استخدام استراتيجية الحكومة الالكترونية بمراعاة استراتيجية بناء القُدرات في مكافحة الفساد المالي ؛ لأن مُتوسط الرتب للآراء عن كل

فقرة كان متجانساً بين العينتين المُستقلتين، وبهذا نستنتج أنه لا يوجد فرق ذو دلالة احصائية بمستوى دلالة للمشاهدات عام(Sig) بلغ (1.000) وهو أكبر من مستوى المعنوية (5%)؛ وبهذا تقبل الفرضية المبدئية الصفرية (H_0) للفرضية الفرعية الرابعة؛ وتفسير هذا القبول هو إن أفراد عينتي الدراسة المُستقلتين متجانستين في الرآي على أن: استخدام استراتيجية الحكومة الالكترونية بمراعاة استراتيجية بناء القُدرات لمكافحة الفساد سيكون لها القدرة والفعالية في الحد من الفساد المالي في ليبيا..

نتيجة اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة

H_0: لا يوجد فروق ذو دلالة احصائية بين آراء عينتي الدراسة في أن استخدام استراتيجية الحكومة الالكترونية بمُراعاة الاستراتيجيات الأربع الرئيسية لمكافحة الفساد سيكون لها القدرة والفعالية في الحد من الفساد المالي في ليبيا.

باستخدام نفس الاختبار (Man-Whitney) بمستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)؛ بهدف التحقق من مدى وجود تجانس بين آراء أفراد عينتي الدراسة المُستقلتين، حول كافة العبارات مُجتمعة و التي تُقيس أثر استخدام استراتيجية الحكومة الالكترونية في الحد من الفساد المالي في ليبيا، والتي تمثل في مُجملها اختباراً " للفرضية الرئيسية للدراسة "، سالفة الذكر، وبناءً عليه فقط اتضح من مُطالعة نتائج اختبار(Man-Whitney) الموضحة في الجدول (5) أدناه:

جدول5: نتيجة اختبار (Man-Whitney) الخاص باختبار الفرضية الرئيسة للدراسة

الفرضية الرئيسة للدراسة	(U)	متوسط الرتب للآراء العينتين المُستقلتين		قيمة (z) المحسوبة	مستوى الدلالة للمشاهدات (Sig)	القرار الاحصائي
		العينة الأولي (الاكاديميين)	العينة الثانية (ديوان المحاسبة)			
H_0: لا يوجد فروق ذو دلالة احصائية بين آراء عينتي الدراسة على أن استخدام استراتيجية الحكومة الالكترونية بمُراعاة الاستراتيجيات الأربع الرئيسية لمكافحة الفساد سيكون لها القدرة والفعالية في الحد من الفساد المالي في ليبيا.	7.00	4.750	4.250	−0.289	0.773	قبول الفرضية المبدئية $H_0: \mu_1 = \mu_2$

أن مستوى الدلالة للمشاهدات(Sig) قد بلغ (0.773)؛هو أكبر من مستوى المعنوية (5٪)؛ ولهذا فإننا نقبل الفرضية المبدئية الصفرية($H_0: \mu_1 = \mu_2$) ،لأن متوسط الرتب للآراء عن الفقرة كان مُتجانساً بين العينتين المُستقلتين، وبهذا نستنتج أنه لا يوجد فرق ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية (5%) بين آراء عينتي الدراسة المُستقلتين (الاكاديميين – ديوان المحاسبة) ؛ لهذا يمكن تفسره بأن: أفراد عينتي الدراسة المُستقلتين لايوجد بينهما تباين في الآراء على أن: الحُكومة الإلكترونية تصلُح أن تكون استراتيجية لمُكافحة الفساد المالي في ليبيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)؛ وبهذا تم تحقق هدف الدراسة الرئيس.

نتائج الاختبارات الثانوية للدراسة

عند طرح سؤال على عينتي الدراسة ؛ مفاده ما المُعوقات والمشاكل التي قد تحول دون تطبيق الحكومة الالكترونية لمكافحة الفساد المالي والاداري؟ اوضحت عينتي الدراسة العديد من المُعوقات، لعل أهمها: زيادة الصراع السياسي في ليبيا، والانقسام في السيادة الليبية، ووجود اشخاص مُستفيدين من الفوضى المُصاحبة للنظام الحكومي التقليدي والعديد منهم هم من رؤساء المؤسسات، افتقار الدولة إلى البنية التحتية التي تحتاجها الحكومة الالكترونية خاصة في المناطق الريفية، و انعدام الوعي والثقافة والانضباطية لدى الشعب الليبي، و اتساع الفجوة الرقمية بين المواطنين.. **كما طُرح سؤال آخــر ؛ مفاده:** ما الذي تود اضافته بخصوص دور الحُكومة الالكترونية في مكافحة الفساد المال على وجه الخصوص؟ أكد أحد المستقصي منهم على أن: الحُكومة الالكترونية سيكون لها دور فعال في مكافحة الفساد المالي بشقيه المالي والاداري عندما تكون مُرتبطة بمنظومة مركزية فعاله يدريها اشخاص ذو امانة وكفاءة، على أن يصاحب ذلك إجراءات رادعة ضد كل من اضطلع ويضطلع في عملية فساد.

الاستنتاجات و التوصيات

انتهت الدراسة إلى الاستنتاجات والتوصيات التالية:

أولاً: الاستنتاجات:في ضوء ما تم عرضه في الجانب النظري؛ وما توصل إليه الباحثان في الجانب الميداني ،تم التوصل إلى العديد من الاستنتاجات؛ هي:

- **نتائج الجانب النظري للدراسة:** تبين أن الحُكومة الإلكترونية ما هي إلا أداة رقابية يعتريها القصور، لكن الدلائل تُشير إلى أنها أداة ناجحة ومهمة في مُكافحة الفساد بالذات المالي، وخير دليل على ذلك أن خاضت العديد من الدول التي تعاني من الفساد المالي تجربة هذه الأداة وحققت النجاح ؛ مثـل: الهند، و كوريا، و اوزبكستان.
- **النتائج الثانوية للجانب الميداني للدراسة:** كشفت نتائج التحليل الوصفي أن المُستقصي منهم قد حددوا أفكاراً وأدوات لمُكافحة الفساد المالي في ليبيا، يمكن إيجازها ، **في الآتي:** تفعيل كافة القوانين والتنفيذ الصارم لها؛ لأنها أهم مُقومات تطبيق الحُكومة الالكترونية، و ضرورة وجود القوة الرادعة ضد المُفسدين، وجود الإجراءات الحازمة التي تفصل بين العُرف ومُمارسة الأعمال الادارية والمالية، وقد اجمعت آراء المُستقصي منهم، على إن أهم المُعوقات التي تحول دون تطبيق افكارهم بخصوص مكافحة الفساد المالي في ليبيا؛ هي: مُشكلة العرف الاجتماعي والجهوية المُـنتشرة في البلاد، والجانب السياسي والأمني، و الذي ساهم ومازال يُساهم غياب تطبيق القوانين.
- **النتائج الرئيسية للجانب الميداني للدراسة:** كشفت نتائج التحليل الاحصائي الاستدلالي(Man-Whitney) وجود اتفاق في الرآي بين عينتي الدراسة المُستقلتين على إنه:" يمكن للحُكومة الالكترونية أن تكون استراتيجية تُساهم في مكافحة الفساد المالي في ليبيا.

ثانياً: التوصيات: في ضوء النتائج يوصي الباحثان و يؤكدان على أن هناك قيود تحد من دور الحُكومة الإلكترونية في مكافحة الفساد المالي يجب مُراعاتها والعمل على الحد منها، و هي: مدى جدية والتزام وأصحاب المصلحة والبيئة السياسية التي تضمن حقوق المواطنين، والعقبات القانونية والإدارية في الوساطة و تقديم الخدمات عبر الانترنت، ضعف البنية التحتية للحكومة الإلكترونية (القضايا التشغيلية

و الجوانب الفنية)، كما نؤكد على بذل المزيد و تكثيف الاتصالات عبر الفضاءات وآليات التواصل مع الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني والقطاع الخاص بقصد نشر و زرع ثقافة توظيف الوسائط التكنولوجيّة الحديثة في مجال التعامل بين الحكومة والمواطن وغيره من المُتعاملين معها، وفي مجال مُقاومة ظاهرة الفساد بشتى أنواعه و التصدي له؛ وذلك بالإعتماد على ما تتوفر من وسائط إلكترونيّة تُساهم في تدعيم الشفافية والتشاركيّة، **وأخيراً**،العمل إجراء دراسات تطبيقية دورية من قبل المُهتمين للتعرف على نقاط الضعف والقوة عند تطبيق استراتيجية الحُكومة الالكترونية وإجراء التعديلات اللازمة عليها.

* المراجع *

[1] الغافري، حســـين بن سعيد ،(2009)،"الحكومة الالكترونية ودورها في الحد من الفساد الإداري"، متاح على الرابط التالي: :http://www.omanlegal.net/vb/showthread.php?t]

[2]المرشدي، أمل ،(2017)، " الحكومة الالكترونية ودورها في الحد من ظاهــرة الفســـاد الإداري، متاح على اللابط التالي: http://www.mohamah.net/law[Online] Available"

[3] Sokim et.al, 2015,"E-government :combatting corruption and contribute to good governance, European Journal of Research in Social Sciences

[4] محجوب، دينا جابر ،(2016)، " الفساد الاداري بين اتفاقية الامم المتحدة وواقع مصر العملي متاح على الرابط: https://www.facebook.com/DrasatWbhwthAlqanwnAljnayyJamtBajy Mkhtar/posts/ 435 3)00

[5]Sheryazdanova,(2017)," E-government as an anti-corruption strategy in Kazakhstan"[Online]Available,(http://tandfonline.com/doi/abs/10.1080/19331681.2016.1275998 ?journalCode=witp20.

[6]UNDB,(2006)," Fighting Corruption with e-Government Applications " [Online]Available(http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/undpadm/unpan0432.

[7] قولين ،محمد ،الحكومة الالكترونية ، متاح على الرابط التالي : http://ahguilan.blogspot.com

[8] عبد الكريم، عشور، (2010)، " دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية "،جامعة منتوري ، قسنطينة، كليـة الحقوق والعلوم السياسية.

[9] سليمان، ابراهيم (2010)،"الحكومة الالكترونية"، دار العلمية للنشر والتوزيع،متاح على الرابط التالي : https://books.google.com.ly/books?id=u1MrDAAAQBAJ&pg

[10] Ojha, A., Palvia, S., and Gupta, M.P., 2008. A Model for Impact of E- Government on Corruption: Exploring Theoretical Foundations. [Online] Available at: http://www .researchgate .net /publication /2283 69790_A_Model_for_Impact _of_EGovernment _on_Corruption.

[11]\ Kaur, S., Kamalkant, 2012. E-governance – Impact on Corruption. Retrieved from International Journal of Computing & Business Research, Proceedings of 'I-Society 2012'at GKU, Talwandi Sabo Bathinda (Punjab) : [Online] Available at: http://www.research manuscripts .com/ isociety 2012/47 .pdf.

[12]Ojha, A., Palvia, S., and Gupta, M.P., 2008. A Model for Impact of E- Government on Corruption: Exploring Theoretical Foundations. [Online] Available at: http://www .researchgate .net /publication /2283 69790_A_Model_for_Impact _of_EGovernment _on_Corruption_ Exploring_Theoretical_Foundations .